الخليج العربي ..... المجلد العشرون ..... العدد (١) ١٩٨٨
.....مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ـ الجمهورية العراقية

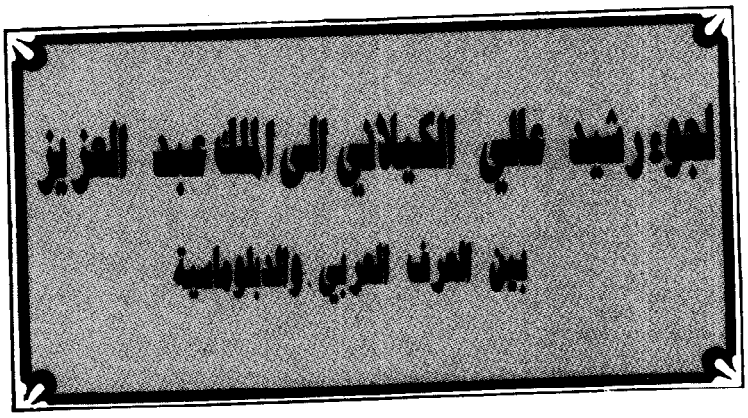

الدكتور فاروق صالح العمر
كلية الاداب-جامعة البصرة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

لقد مرت العلاقات العراقية السعودية باوقات امتازت بالمد والجزر في نوعية هذه العلاقات، مستندة الى خلفيات زمنية طويلة تمتد الى حوالي قرن من الزمان.

ففي مطلع هذا القرن اخذت العائلة السعودية بريادة عبد العزيز بن سعود تسترجع المناطق التي كانت قد فقدتها في الحقبة العثمانية ومن جملتها منطقة الحجاز التي كانت العائلة الهاشمية (عائلة الشريف حسين) تتمتع بحكمها ممثلة للدولة العثمانية اولا، وكذلك من خلال الكيان الجديد الذي جاء بعد ثورة ١٩١٦ عندما اصبح الشريف حسين ملكا عليها.

انتهى هذا الصراع بخروج الهاشمية من الحجاز، ولكن بعد ان تكونت دول جديدة، في العراق (الملك فيصل) وفي الاردن (الملك عبدالله). اما بالنسبة للعراق فقد كانت هناك علاقة غير جيدة بعد ان شن الاخوان هجمات متكررة على حدود العراق الغربية (في الحقبة العثمانية اولا) ثم كذلك هجمات اخرى في زمن الملك فيصل بعد سنة ١٩٢١م.. وقد ادت هذه الحوادث الى نوع من البرود السياسي بين الطرفين.

الا ان فيصلا كان يريد ان يكون حاكما جيدا في العراق ويحاول ان يبتعد قدر الامكان عن المؤثرات الشخصية او العائلية في علاقاته مع ابن سعود، وكان يريد ان يتفادى العلاقات غير الجيدة في سبيل مصلحة البلد الذي اصبح عليه ملكا، خاصة وانه كان لايريد ان تعاد مسرحية دمشق ثانية خلال مدة حكمه في سوريا ١٩١٨/١٩٢٠، ولهذا كان فيصل يبدو في سياسته مرنا متأنيا وسياسيا ذكيا، فحاول ان يرسى العلاقات مع السعودية على شيء من الاحترام وعدم الاعتداء، وقد توصل الى ذلك بالتأني والبعد عن المؤثرات العائلية، وطبيعي ان لبريطانيا تأثيرا كبيرا في التخطيط لمثل هذه السياسة في المنطقة والتي تعتبرها منطقة نفوذ لها.

وقد كان نتيجة المحاورات والتنازلات بين الطرفين ان عقدت عدة اتفاقيات في حقبة مابين الحربين العالميتين نظمت العمل بين الدولتين العراق والسعودية، بل اصبحت في مدة معينة علاقة وثيقة جدا. وزاد التقارب بين بعض السياسيين العراقيين والعائلة السعودية خاصة رشيد عالي الكيلاني الذي يعتبر من الشخصيات السياسية البارزة في حقبة الثلاثينات، وقد استطاع ان يرسي العلاقات على اسس جيدة، خاصة في حل المشكلات العشائرية التي كانت تحدث في تجاوزات الحدود الغربية بين العراق والسعودية[١].

وفي ازمة مايس ١٩٤١ بين العراق وبريطانيا كان اتصال رجال حركة مايس بابن سعود وثيقا جدا، فكانوا يستشيرونه في كثير من القضايا، وبدوره كان يقدم لقادة الحركة في بغداد النصح المستمر بضبط النفس وعدم التسرع. حتى انتهت حركة مايس وهرب القادة الى خارج العراق ومن جملتهم رشيد عالي الكيلاني حيث التجأ اخيرا في المانيا حتى نهاية الحرب.

وباستسلام المانيا اتجه الكيلاني الى الحدود السويسرية التي رفضت السماح له بالدخول، وعلى اثرها اتجه الى بلجيكا ثم فرنسا. وفي اواسط تموز ١٩٤٥ هرب من مرسيليا الى بيروت ومنها الى دمشق، وقد انكر الكيلاني ان المخابرات الفرنسية قد ساعدته في الهرب، ويقول: (والحقيقة لم يوصلني الا ربي[٢])

ويحكي الكيلاني قصة هربه فيقول:

«جئت هاربا من مرسيليا بباخرة اسمها مراكو، (اي مراكش) وكانت الحكومة السورية قد استأجرت هذه الباخرة لاجل نقل التلاميذ السوريين الذين كانوا موجودين في فرنسا بعد ان انقطع الطريق والمساعدات عنهم وعن عوائلهم، فجاءت هذه الباخرة وتخفيت انا كتلميذ سوري وعملت باسبورت سوري وسميت اسمي رشيد عالي»[*]. ويذكر انه حصل على هذا الجواز من براغ عندما بقي فيها

حوالي اربعة اشهر متخفيا وقد اخرجه له قنصل سويسري يرعى شؤون السوريين. . ويضيف الكيلاني: «وبعد ١٢ يوما وصلنا بيروت واجروا تحقيقات وتدقيقات وتمكنا من الهرب بشكل مزور، وخرجت رأسا في ساعة مضبوطة هي الثانية من ليلة اول رمضان سنة ١٩٤٥، فوجدت تاكسي وركبت فيه وذهبت الى دمشق واختفيت في بيت جميل الجابي الذي كان معي وبقيت حوالي الشهر في هذا المنزل، وفي ليلة العيد هربت من هناك الى المملكة العربية السعودية على طريق غير اعتيادي وبقيت ما يقارب العشر سنوات»[٣].

وعن هذه النقطة، اي مغادرته الى المملكة العربية السعودية يروي لنا احمد فوزي في كتابه (١٢رئيس وزراء) نقلا عن جريدة البلاغ المصرية:

«وصلت ذات يوم برقية من امير الحدود عند شروق الاردن ان جميل الجابي المحامي في دمشق واخرين كانوا يريدون اجتياز الحدود السورية الاردنية السعودية ويطلبون مقابلة جلالة الملك. وكان جلالته يتهيأ للسفر في الرياض الى الحجاز فسأل عن مهمتهم وماذا تكون؟ ولماذا لايراجع الجابي ومن اتى معه السيد شكري القوتلي في سوريا قبل حضورهم الينا؟

واعتقد الملك عبد العزيز ان وفدا من السوريين قد حضر يريد مقابلته في شأن من الشؤون المتعلقة بالموقف في سوريا، وانعقد الرأي على ان ان يسمح جلالته لهذا الوفد بالمثول لمعرفة ما اذا كان هناك ضد القوتلي نفسه، قد يكون من الخير تلافيه بسرعة.

وعلى ذلك فقد اذن الملك عبد العزيز لجميل الجابي بالمجيء الى الرياض، ووصل جميل الجابي في صباح اليوم الثاني وكان في حميته رشيد عالي الكيلاني، ولما مثلا بين يديه قال رشيد: الواقع يامولاي. . ان حقيقة الامر. . تختلف كل الاختلاف عن الصفة التي قدمنا بها الى ديار جلالتكم والحقيقة السافرة اني رشيد عالي الكيلاني.

وهدأ الملك. . وارهفت الاذان عندما قال جلالته: ـ يارشيد. . انا اعلم تماما ما سينجم عن هذا من توتر في العلاقات بيننا وبين العراق، قد يؤدي الى حرب، ولكن ما كان لي بحال من الاحوال، وقد قابلتني. . والتجأت اليّ الا ان اؤمنك وان اذود عنك»[٤].

لماذا اختار الكيلاني السعودية

في الحقيقة انه بعد انتهاء الحرب، او في الحقبة التي وضحت فيها ان الحرب على ابواب الانتهاء، كان اللاجئون السياسيون في المانيا قد فكروا بأن يجدوا لهم مأوى

جديدا، وهذا من الطبيعي لن يكون في اوربا، او في امريكا ، لانهم رجال سياسة ومؤيدون لدول المحور في الحرب الدائرة، وعليه فان تفكيرهم كان محددا في المنطقة العربية والدول العربية. وعندما نجد أن هناك سيطرة استعمارية فرنسية/بريطانية واضحة في المناطق العربية شرقها وغربها، فاذن لابد من ان يكون الاختيار جيدا، وذا ابعاد واقعية وعلى مستوى زمني طويل لاتؤثر فيه المواقف السياسية الطارئة.

لوفكرنا بأن الكيلاني اختار شمال افريقيا فانه لم يستطع ذلك للوجود الفرنسي المتألم من الموقف الالماني خلال الحرب، والكيلاني لاجيء سياسي لالمانيا ان لم نقل حليفا لها. وعندما نفكر بمصر التي تعتبر دائما المنطقة الملائمة للاجئين السياسيين والكيلاني كان يفكر بهذا الموضوع، ولكن الوجود البريطاني الفعال داخل مصر، وكذلك لان الملك فاروق لم يكن يمثل ثقلا كبيرا في السياسة الداخلية.

كما ان سوريا ولبنان تحت النفوذ الفرنسي ايضا، وشرق الاردن كانت ضمن التحالف البريطاني العراقي، فعليه لم يبق في تفكير الكيلاني سوى منطقة الجزيرة العربية والخليج. ولما كانت المملكة العربية السعودية تمثل مركز الثقل السياسي بين امارات ومشايخ الجزيرة العربية، فكان اختيار الكيلاني اللجوء اليها الاختيار الصائب، لانه عندما نقلب مجمل الاحتمالات نجد انه سينجح في الاختيار واللجوء فمن:

١ـ الناحية الدولية: ان كان بتأثير بريطانيا بالدرجة الاولى، والحلفاء بعدها، فان هذه الدول تعرف جيدا المملكة العربية السعودية والملك عبد العزيز بالذات، وكذلك العرف والتقاليد التي تسود هذه المنطقة، فانها حتما ستتغاضى عن ذلك خاصة وانه قد مر على حركة الكيلاني في العراق اكثر من خمس سنوات فأصبحت بحكم الوثائق. وكان لموقف الملك عبد العزيز الصلب في هذا الموضوع ان اقنع انكلترا بذلك[٥]، ويظهر ذلك في اقوال رشيد عالي الكيلاني حيث ان الانكليز عندما يأسوا من محاولة تسليم رشيد عالي الكيلاني لهم اخذوا تعهدا من الملك عبد العزيز بان يبقيه في المملكة ولايغادرها[٦] ولهذا نرى الكيلاني يغادر بعد وفاة الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ الى مصر حيث لا ارتباط مع ولي عهده.

٢ـ الموقف العربي: لم يكن الموقف العربي في حقبة الاربعينات، يمثل الثقل، كما هو في الوقت الحاضر، هذا بشكل مبدئي، والامر الثاني انه من المحتمل جدا ان لايظهر تأثير هذا الالتجاء عكسيا، لان الحركة الوطنية في اكثر المناطق العربية كانت تميل الى حركة الكيلاني في العراق وقد نالت تأييد كثير من الحركات السياسية داخل المنطقة العربية، خاصة في الشام ومصر.

٣ـ يبقى الاشكال الوحيد في هذا الموضوع هو العراق اولا والاردن ثانيا: لانهم يمثلون موقف العائلة الهاشمية، وان العمل الذي قام به الكيلاني كان موجها

ضدها ـ كما تعتقد ـ وعليه فان اختيار الكيلاني للسعودية وضعها في اشكال امام العراق بالذات[٧].

بين العرف العربي والدبلوماسية

ماذا يمكن ان نفسر تمسك ابن سعود بالكيلاني؟ كل الجهات التي كانت تمثل الحلفاء والتي اصبحت بعدها جميع الدول التي دخلت هيئة الامم المتحدة واتخذت القرارات السريعة بموقفها ضد المحور واعلان الحرب عليها ورقة مرور للدخول في هيئة الامم المتحدة.. ونقول: ان جميعها هي ضد موقف رشيد عالي الكيلاني خلال حركته في العراق، امريكا، انكلترا، فرنسا، والدول العربية، والعراق صاحب الشأن... هذه جميعها لا تتفق مع تواجد الكيلاني في المملكة العربية السعودية وعلى الرغم من ذلك نجد ان ابن سعود يتمسك بابقائه عنده.

هل ان التجاء ابن سعود الى العرف العربي وحماية الضيف (والدخيل) هي للتخلص من الموقف المعارض نتيجة الظروف المحيطة بالمملكة داخليا ودوليا، ام ان موقفه هذا كان نابعا من العرف السائد في المملكة او في العائلة السعودية والخروج عنه معناه الابتعاد عن الاصالة والتقاليد السائدة؟ وكما هو معروف ان العرف العربي هو السائد في تلك الحقبة في المملكة العربية السعودية في بساطة الحكم وفي استقبال الضيوف وحماية المحتاج والبساطة في العيش.. الخ من القضايا التي كانت تمثل السيرة السعودية خلال تلك الحقبة، مع محاولة الابتعاد عن الطعن في العرف العربي خاصة، وان ابن سعود خلال المدة التي سبقت ذلك ومدة الحرب الثانية كان قد اصبح له دور مؤثر في السياسة العربية والدولية ويحاول ان يرسي في الداخل سياسة ترتكز على الشريعة الاسلامية السمحة، وكذلك العرف العربي الذي لايتناقض مع سابقه في هذا المنوال.

من ذلك نخرج ان لجوء الكيلاني الى ابن سعود يمثل حالة جديدة ونموذجا جديدا، فالكيلاني سياسي يمثل تيارا معينا لايتفق مع توجهات العائلة السعودية، وبهذا نرى الموقف الصعب الذي نتج عن ذلك، ولكن ابن سعود استطاع بحنكته وصبره في التوفيق بين الاراء المتضاربة ليستقر بعدها الكيلاني في المملكة ولمدة عشر سنوات كان خلالها ضيفا كريما له ولعائلته، فقدم ابن سعود بذلك مثلا جديدا في السياسة العربية لاتمثل تعارضا للدبلوماسية بقدر ماتمثل ابتعادا عن القضايا التي كان يسير عليها بعض الحكام والذي كان يمثل الجانب الاخر البعيد عن الروح والكرم والنخوة العربية.

من ذلك نرى ان لجوء الكيلاني الى الملك عبد العزيز سبب له متاعب كان في غنى عنها، ولكن الذي حدث اصبح واقعا ليس من الممكن ان يتنصل عنه مادام يعيش الواقع والتقاليد العربية.

ولكن يمكن ان نقول ان ابن سعود استطاع الموازنة بين البدلوماسية والعرف العربي فهو لم يفرط باحدهما فقد استطاع بكياسته وهدوئه وصبره ان يرضي مجموع الاطراف، فقد كانت الدول الكبرى مثلا تعرف طبيعة الحكم في السعودية ودلالته ولهذا فانها غضت النظر او طلبت تعهدا كما حدث لانكلترا التي كانت تريد ارضاء الطرفين العراقي والسعودي[٨]. وهكذا وجدنا مجموع الدول ان كانت اجنبية او عربية او حتى العراق بعد مدة زمنية طويلة ينسى او يتناسى الموضوع، مما اكد مقدرة ابن سعود السياسية في توجيه الامور الوجهة الصحيحة التي كان يراها صائبة . ولا يستطيع التفريط بها مجاملة لاحدى الدول او خضوعا ، وانما اكد العرف والتقاليد العربية التي اصبحت محترمة ومقدرة من مجموع دول العالم كما نرى في الوقت الحاضر.

اختلاف وجهات النظر

المهم في موضوعنا هذا هو الموقف العراقي، او بالتحديد موقف السلطة الحاكمة في العراق، وقد توضح هذا الموقف من خلال الرسائل المتبادلة بين الملك عبد العزيز والوصي عبدالاله. وكانت البداية هي رسالة الملك عبد العزيز بعد ان علم جلالته بأن العراق اخذ العلم بلجوء الكيلاني الى المملكة العربية السعودية وكان قد سبقت هذه الرسالة مكاتبات رسمية عن طريق القنوات الدبلوماسية في اول الامر، وحسب قول الوصي عبد الاله انه لم يتأكد من وجود الكيلاني في السعودية الا بعد وصول البرقية الأولى (الرسالة) من الملك ابن سعود اليه.

وتبودلت بين الطرفين سبع رسائل (يدعونها برقيات)) وكان ابن سعود يوضح استلامها عن طريق القائم بالاعمال العراقي في جدة.. فكانت اربع رسائل من ابن سعود الى عبد الاله وثلاث رسائل من عبد الاله الى ابن سعود. وقد تم نشر هذه الرسائل في ملف عن حركة ١٩٤١ (كما تسمى حركة رشيد عالي الكيلاني) وسمي بملف الحرب العراقية البريطانية ١٩٤١ والذي شارك فيه نخبة من المهتمين وعلى رأسهم الدكتور فاضل البراك، ود. نجم الدين السهروردي، وابو احمد وهيئة التحرير وقد نشر في مجلة آفاق عربية العدد ٩آيار ١٩٧٦[٩].

كانت الرسالة الاولى من ابن سعود الى الوصي عبدالاله تدور حول نقطتين اساسيتين هما:

١ـ العفو عن الكيلاني.
٢ـ سرية المكالمات.

فقد وضع ابن سعود في مقدمة رسالته مدى اتفاقه مع عبد الاله في عدم مجاراة او الاتفاق مع حركة ١٩٤١ وقد اكد له ذلك وارجعه الى المخاطبات التي جرت سابقا بين رشيد عالي الكيلاني وابن سعود حول الموضوع في حينه، اي مدة ١٩٤١. ومعنى ذلك ان ابن سعود اعطى هذه المقدمة ليبرهن على انه لا يتفق مع ماحدث ولكنه كان يريد ان يطرح مابعدها ويحاول ان يأخذ الموافقة على طروحاته، فوضح ان التجاء رشيد عالي الكيلاني الى المملكة بدون معرفة سابقة لان الكيلاني جاء متخفيا على انه سوري مع مجموعة من السوريين، ربما ان رشيد (لجأ الى حارمكم وعيلاتكم) هذا ما جاء في نص رسالة ابن سعود تبريرا للجوء. لهذا فان ابن سعود يطلب من عبد الاله (يرجو من الله ثم منكم ان تشفع له عند سموكم بالعفو وان يكون بعد ذلك تحت ظلكم وحمايتكم،لهذا فان اخاكم يرجو عفوكم عنه وشموله بمكارمكم). وقد اعتبر ابن سعود هذا الطلب (من الشيم التي تقتضيها الروح الدينية). وفي نهاية رسالة ابن سعود وضع اهمية بقاء هذه المكاتبات على سريتها (حتى لا تتداولها الصحف والاذاعات في الوقت الحاضر)[١١].

وفي الرسالة الثانية يتضح مدى الفارق في التفكير والتوقعات بين الاثنين،ففي الوقت الذي كتب فيه ابن سعود رسالته الاولى موضحا جيدا ما يرتئيه من استيعاب لهذه القضية، نرى ان الوصي عبدالاله ينظر الى الموضوع من زاوية معينة،فالمحادثة ما زالت تعيش في ذهنه وينظر اليها من خلفيات التهديد الذي صاحب حركة ١٩٤١ التي كادت تؤدي به وبالعرش الهاشمي،وعلى الرغم من مرور اكثر من اربع سنوات على هذه الحادثة الا انه ومن رسالته فانها تبدو في حرارتها.. ويبدو ذلك من بداية الرسالة حيث يقول مخاطبا ابن سعود: «ان من اعظم المزايا التي تعجبني في جلالتكم اخذ المفسدين بالقوة، فكيف من اراد ان يفسد كيان القومية العربية والاستقلال العربي الذي سعى بيتينا في احيائهما السعي الكبير؟».

واستمر عبدالاله محاولا ايجاد نقاط معينة يوضح من خلالها مدى الايواء غير القانوني والشرعي الذي يشمل لجوء الكيلاني عنده، نوضحها في النقاط التالية:

اولا: يقول الوصي ان هذا الايواء (يتنافى وايواء من اراد بابناء قومكم واصدقائكم السوء)، وانه لايتفق مع الشهامة العربية. في حين نرى ان هذا الايواء هو اساسه الشهامة العربية، ولكن النظرة تختلف بين الاثنين حول القضية.

ثانيا: ولا يتفق ايضا مع ميثاق الامم المتحدة «فانه صريح فيما يختص بايواء مجرمي الحرب لدى الامم المتحدة».

هنا نطرح سؤالا . . . هل ان رشيد عالي الكيلاني من مجرمي الحرب؟ انه كان ضمن القيادة التي تحركت داخل العراق ضد السيطرة البريطانية، كما ان العراق لم يكن ساحة للحرب، كما انه ايضا ـ اي العراق ـ لم يشترك طرفا في الحرب العالمية الثانية.

ثالثا: ولايتفق مع اتفاقية تسليم المجرمين السياسيين بين شعبينا، وفي الحقيقة ان جميع الاتفاقات المعقودة بين الطرفين بدأت من اتفاقية مكة ١٩٣١ وحتى محضر الاتفاق بين العراق والرياض في نيسان ١٩٤٠ لم يعط اى دلالة على ذلك بل بالعكس فان اتفاقية مكة ١٩٣١ في مادتها الثالثة تقول بعدم تسليم المجرمين السياسيين[١١].

وهذه النقاط الثلاث السابقة توجب ـ برأي الوصي عبد الاله ـ تسليم المجرم السياسي الذي هو رشيد عالي الكيلاني.

اما الجانب الاخر من الرسالة فهو حول بقاء الكيلاني في المملكة العربية السعودية وانه يؤدي برأي الوصي الى ان «يحيي ما اندثر من الاحقاد بين ابناء الشعب العراقي» وكان هذا تصورا لاخلاف عليه، فبالعكس فان رشيدا في نظر الشعب العراقي كان رمزا لحركة ١٩٤١.

وليس من الممكن ولهذا السبب ان يقف الشعب العراقي موقفا معاديا، ويمكن ان نقول العكس لو ان المملكة العربية السعودية وقفت غير هذا الموقف ـ اي انها سلمت الكيلاني للعراق ـ ولكان هناك احتمال كبير في موقف معاد من الشعب العراقي.

وقد جاء في رسالة الوصي (تضحية الفرد في سبيل المجموع من اسس التفاهم والتقارب بين الشعوب) كان الوصي يتصور ان مصير رشيد عالي الكيلاني واعدامه، فان الكيلاني ليس فردا كبقية الافراد، لا ارمي من ذلك ميزات شخصية له ولكن الاحداث التي وقعت افرزت الكيلاني شخصية قائدة للحركة، وقد سميت الحركة باسمه. كما ان هذا الفرد ـ الكيلاني ـ اصبح الان في معية شخصية تعطي للعرف والتقاليد اهمية كبيرة وهي ـ ابن سعود ـ فليس من الممكن التفريط بذلك من اجل راحة الوصي عبد الاله، خاصة وان رشيد كان الورقة الاخيرة التي يطلبها الوصي بعد ان نفذ اعاداماته في مجموع قادة حركة مايس ١٩٤١ الذين استطاع القبض عليهم[١٢].

وفي نهاية رسالته يورد عبدالاله:

١ـ انه يعتذر عن التجاوب فيما طلبه ابن سعود.

٢ـ ويطلب ايضا (عدم ايواء المذكور في بلاد الاخ).

وفي الرسالة الثالثة:

من ابن سعود الى الوصي عبدالاله يظهر لنا اهمية العرف والتقاليد في نظرة ابن سعود للامور، فقد اكدها في مجمل رسالته.. فقد واصل الامر طروحاته السابقة، فضلا عن انه كان مقتنعا بما جاء في رسالة الوصي ومتفقا معه على كثير من القضايا، الا ان جانب العرف والتقاليد ـ كما ذكرت ـ يبقى قويا في نظر ابن سعود، ولهذا تراه يحاول ثانية وثالثة من اجل الوصول ولو الى منتصف الطريق من اجل ان تبقى علاقته جيدة مع العراق شعبا وحكومة، وان تبقى العلاقات العائلية جيدة، خاصة وان الجو كان ملبدا بين العائلتين لاوقات طويلة.

فبعد ان يعترف ابن سعود بأن المسألة هذه (عظيمة وكبيرة وثقيلة ولكن عظمتكم ونجابتكم وحرصكم على شرف حزيكم وعضدكم العرب، تجعلنا نرجو ونؤمل ان لاينقطع املنا ورجانا منكم).

وثانيا، وهذه نقطة مهمة في نظر ابن سعود: ماهو موقف العائلة وابن سعود امام السعوديين والعرب والعالم في حال تسليمهم الكيلاني من وجهة نظره الخاص ـ اي ابن سعود ـ وليس من وجهة القانون الدولي؟

«اخي ماوجهُ اخيكم عند العالم ومانظرة الذي ينظر الناس وما يكون مقام اخيكم عند سموكم اذا حدث امرين:

اولا: ان مقامه ما صار شيء في رجائه.

ثانيا: في تسليم رجل ضرب البر والبحر وصار في وسط محارمكم، فماذا تكون العين التي انظر بها الناس؟» ان هذا العمل (سيلحق عارها باخر رجل من عائلتنا)[١٣].

وفي نهاية الرسالة كرر ابن سعود مطالبه السابقة.

١ـ ارجو سماحكم والعفو عنه حتى تنالون بذلك الشرف العظيم.

٢ـ او انني اطلق سراحه ويضرب الطريق الذي هو يريد، فالاول هو احب وهو عفوكم، والثاني مالي مندوحة عنه وانا منتظر جواب سموكم).

وقد كان تاريخ هذه الرسالة في ٧ذي القعدة ١٣٦٤هـ[١٤].

وفي الرسالة الرابعة:

من عبد الاله الى ابن سعود والتي كانت في محتواها تتضمن من الطعن والتشكك الشيء الكثير، ليس فقط على الكيلاني نفسه، وانما الذي يأويه ايضا ولهذا نرى جواب هذه الرسالة كان شديدا ايضا.

فقد حاول الوصي عبدالاله في بداية رسالته اقناع ابن سعود بانه يعمل جاهدا في هذه القضية، لانها تهم البلد الذي يحكمه فهو وصي على العرش ومسؤول من الناحية الثانية عن (دولة مقيدة بدستور وقوانين) على اعتبار ان هذه القضية ليست قضية شخصية وانما قضية تهم امن البلاد واستقرارها، ولهذا فهو يضيف «ان ما اشتهر به جلالة اخي المعظم من اهتمامه باحكام الدين والتزامه جانب الحق يجعلني

أأمل من جلالته ان يعالج قضية رشيد من وجهها الاخر».

اي ان ينظر إليها ابن سعود على انها امور تتعلق برجل مجرم يطالب بتسليمه، لا موضوع يتعلق بعرف وتقاليد ولجوء شخص وطلب الحماية.

بعدئذ يتحول الوصي في هجومه على شخصية رشيد عالي الكيلاني ويناقض نفسه في التعريف بهذه الشخصية، فيذكر اولا (انه كان دائما عبدا لمطامعه وانانيته وعدوا لبلاده، وقد رفعته الظروف من الحضيض باستناده الى ظرف شاذ او فتنة عمياء او عضد خارجي) ويضيف بعدئذ في الرسالة نفسها الرأي الثاني المناقض (انه حقوقي يفهم مغبة انتهاك حرمة القانون وخرق المعاهدات).[١٥].

وكانت عبارات الوصي عبدالاله في رسالته الرابعة التي اثارت ابن سعود والتي تتعلق بالعهود والاتفاقات والذي يقرأها لايدري هل هي مقصودة ام مغلقة؟ ولكنها مع ذلك فقد اثارت ابن سعود «ان تسليمكم المجرم».. (يجيء برهانا قاطعا على حرص جلالتكم على تنفيذ المعاهدات واحترام توقيع جلالتكم عليها وبذلك تزدادون شرفا على شرف) ويضيف.. «وقد اتفق الشرع والعرف على تعظيم حرمة العهود والحث على الابقاء بها» وانكم (حاولتم مساعدة الرجل متخطين في سبيل ذلك الاعتبارت الانفة الذكر).

هذا هو الخلاف في التفكير بين الاثنين بين تفكير الملك ابن سعود والوصي عبد الاله، فالاول محرج بوجود شخص التجأ اليه ويطلب حمايته، والثاني ينظر للموضوع من زاوية واحدة هي اطفاء حقده وتسليم الكيلاني له لكي يقدمه للاعدام ويريح نفسه ويريح حلفاءه. كما ان الوصي يعتبر ان قضية رشيد هي قضية اعتيادية لاتحتاج الى مثل هذا الجهد.

«القضايا العديدة التي برهنا فيها على عظيم احترامنا لهذا المقام وتلبيتنا لرغباته في اهم وادق من قضية رشيد لاتدع مجالا للعتب فيما اذا تعذرت علينا تلبية الرغبة في قضية اعتيادية كهذه».

واخيرا وفي نهاية الرسالة يرد الوصي على تساؤلات ابن سعود في نقطتين:

اولا: العفو عن الرجل خارج عن مقدورنا.

ثانيا: ان اطلاق سراحه ليضرب الطريق الذي يريده هو نقض صريح للمادة الثالثة من معاهدة تسليم المجرمين.

وفي الحقيقة فان المادة الثالثة من المعاهدة تستثني بالذات المجرمين السياسيين، ورشيد سياسي، وعليه فان الوصي كان يحاول في شتى الطرق ان يفسر المواثيق والعهود بما يناسبه ويؤيد فكرته.

وهكذا وجدنا هذه الرسالة ليس فيها اية مرونة سياسية، لان ابن سعود يريد ان تكون الحلول من بين الاطراف العليا في الدولتين، اي فوق المعاهدات والقوانين.

ويخرج الوصي اخيرا (انني التمس المعذرة من جلالة الاخ عن عدم تمكني تغيير وجهة نظري في ضرورة تسليم المجرم). ويضيف «كما ان اطلاق سراحه سابقة خطرة وبادرة سيئة لن يكون لها اثر حسن في علاقات الصداقة والاخوة وبهذه الخاتمة حاصر عبدالاله الملك ابن سعود من كل الجهات ولم يدع له فرصة التفاهم، فوصلوا الى طريق مغلقة ولهذا فان التطورات القادمة في الرسائل المقبلة تحمل اكثر من ذلك[١٦].

وكانت الرسالة الخامسة من ابن سعود الى عبد الاله فيها نوع من الحدة الهادفة، ولهذا نستطيع ان نعتبر الاسلوب الذي كتبت به الرسالة شديدا نوعا ما، خاصة عندما نعرف ان المخاطبة تمت بين رئيسي الدولتين.

وقد عرض الملك عبد العزيز في اول الرسالة القضايا التي اثارها الوصي عبد الاله في رسالته السابقة (الرابعة) على شكل نقاط ثلاث، وتدور حول المعاهدة وتسليم المجرمين وان الكيلاني من مجرمي الحرب وعلاقة ذلك بالامم المتحدة، والنقطة الاخيرة حول تلبية بعض الرغبات التي هي (اهم وادق من قضية رشيد).

وكان رد ابن سعود عليها بنقاط خمس:

اولا: في البداية وضح ابن سعود موقفة المبدئي من حركة ١٩٤١ واستنكاره لها، كما اشار في نهاية الرسالة الى ان السفير البريطاني في جدة Bird على علم بالمكاتبات حول هذا الموضوع، وكان Bird في حقبة ١٩٤٥ سفيرا لبريطانيا في بغداد[١٧].

ثانيا: اما بالنسبة للمعاهدة فكان ابن سعود يعتبر طلب الوصي عبد الاله حول تسليم المجرمين (ما هي الازيادة عن المعاهدة) وقد ناقشت هذا الموضوع اثناء بحث ذلك في الرسالة الرابعة، وقلت بان المعاهدة لاتتضمن تسليم المجرمين السياسيين.

ويضيف ابن سعود في نهاية مناقشته لهذه الفقرة:

« لقد كنت متأكدا من حل الموضوع دون الرجوع الى دوائر الحكومتين وبحث المحاكم فيها، ولا ازال ارجو الوصول لذلك الحل دون الرجوع لتلك المناقشات» اي كما ذكرت ذلك سابقا ان يحل الموضوع بينهما كرئيس الدولتين.

ثالثا: وحول موضوع هل ان الكيلاني من مجرمي الحرب، وعلاقة ذلك بالامم المتحدة؟ فقد رد ابن سعود على ذلك.

« ان مسألة مجرمي الحرب هي بيننا وبين الامم المتحدة».

رابعا: وحول تلبية الرغبات فقد اشار ابن سعود في معرض رده: «اننا لانذكر حادثا من هذا القبيل كان ادق من مسألة رشيد عالي او قريبا منها».

خامسا: اما بالنسبة الى نقطة اطلاق سراح رشيد عالي الكيلاني، فقد ذكر ابن سعود «وان كنت لا اريد اطلاق سراحه الا انني ما احب ان يبقى عندنا كي

لايسبب وجوده تعكير صفو العلاقات الحسنة السائدة بين بلدينا، وعلى كل فالرأي لكم في هذا الشأن ان احببتم ان نبقيه او نطلق سراحه». وفي نهاية الرسالة وضح ابن سعود:

«انني لا احب ان يكون بيني وبين سموكم والعراق اي خلاف يؤثر في حسم العلاقات السائدة بيننا، ولكن لما آل الامر الى القول بنكث العهود ونقض المعاهدات والى التساهل منا في قضايا كبيرة شق علينا ذلك ورأينا من اللازم ان ندفع انفسنا وعن تهمة نقضنا للمعاهدة ونكثنا للعهود ونوضح لسموكم حقيقة الواقع».

وهذه الفقرة هي في مجملها توضيح مدى تألم ابن سعود من رسالة عبدالاله السابقة، ويختتم ابن سعود رسالته: «اما اعتذار سموكم عن عدم موافقتكم على اجابة رغبتنا بالصفح عن رشيد عالي الذي ماتقدمنا لسموكم وطلبنا ذلك الا نظرا للصداقة التي تربطنا والعروبة التي تجمعنا، فاذا قبلتم رجاءنا فهذا هو المأمول من سموكم ونحن نشكركم على ذلك، واذا لم توافقوا فانا صديقكم على الدوام»[١٨].

جاء الرد في الرسالة السادسة من عبد الاله الى الملك عبد العزيز يتضح من مقدمتها احساس الوصي بمدى التألم الذي كان فيه ابن سعود عندما كتب رسالته السابقة «نرى من واجبنا ان نعرب عن مزيد تألمنا للتأثير الذي لمسناه في برقية جلالتكم». ويضيف الوصي مخاطبا ابن سعود «لقد طلبتم منا اماالعفو عنه او اطلاق سراحه، وقد ابرقنا الى جلالتكم موضحين رأينا وكانت برقيتنا واضحة وليس فيها مايوجب التأثر، اذ لم يكن قد وقع شيء من الخطأ في نقل البرقية».

ويبدأ الوصي بعدئذ يذكر النقاط السابقة البحث مرة ثانية وبالتفسير نفسه محاولا ان يتفادى ما وقع من سوء تفاهم بين الاثنين حول الموضوع. وكانت الرسالة تتألف من ست نقاط وهي اطول الرسائل السبع التي تبودلت بين الطرفين، على ان فيها تكرارا لما جاء في الرسائل السابقة التي كتبها الوصي عبدالاله الى الملك عبد العزيز. غير ان هناك نقطة واحدة جديدة في هذه الرسالة وهي ان الوصي عبد الاله ارجع اثناء تكلمه عن الخلافات التي حدثت بين الطرفين او سوء التفاهم الذي حدث (ان يكون شؤم رشيد الذي اعتاد ان يلازم حركاته وسكناته قد تلمس سبيله الى هذه القضية) ويقيه (ان رشيد مشؤوم الطلعة كما لا يخفي، ولكننا لن نفسح المجال لسريان شؤمه).

واظن ان هذا التحليل لايأتي من رئيس دولة يعتقد بأنه يسير البلد حسب قوانين واعراف موضوعة والذي اظنه ان هذا المخرج الضعيف من قبل الوصي كان نتيجة للاحراج الذي اوقعه فيه الملك عبد العزيز.

وفي النقطة الخامسة من الرسالة يتناول ايضا الوصي عبد الاله شخصية الكيلاني

بالتقريع والذم ويروي تاريخ حياته يتناول الجوانب السلبية في شخصيته ان كان في الحقبة العثمانية او في حقبة الحكم الوطني.

- اعان الاتحاديين على كبح الروح الوطنية في العراق.
- انه خدم حكومة الاحتلال البريطاني، بينما قاطعها معظم الوطنية.
- يستعمل طريقة الفتن والدسائس.
- لايأتي للمنصب الا عن طريق الدم والنار ولا يغادره الا كذلك.
- اقحم الجيش العراقي بالسياسة.
- نقل ويلات الحرب للبلاد.
- فرّ خارج البلاد تاركا رفقاءه وبلاده للمصير المظلم.

ويضيف الوصي «هذا هو رشيد عالي ياصاحب الجلالة وتلك هي سيرته واعماله، تضاف اليه الاساليب الدنيئة والاقوال البذيئة التي لجأ اليها ضد مقام العرش وضد شخص اخيكم، فإذا اتسع العفو لمثل هذا المجرم فلمن فرض القصاص وعلى من يطبق»[١٩].

وفي النقطة الاخيرة، اي السادسة.

(بناء على ماتقدم تكرار اعتذارنا لجلالة الاخ عن عدم تمكننا من تلبية طلب جلالته بشأن المجرم، ونؤكد لجلالته عظيم امتناننا وتقديرنا للمواقف المجيدة التي عودنا وقوفها في سبيل توثيق صلات الود والاخوة بيننا».

وهكذا نرى ان تركيز الوصي على الناحية الشخصية في حقده على الكيلاني وضحت بصورة جلية في هذه ارسالة، خاصة عندما اثار الوصي الى ان عمل رشيد موجة ضد العائلة الهاشمية او شخص الوصي نفسه. في حين كان الموقف الاخر اي موقف الملك عبد العزيز يؤكد العفو عند المقدرة.[٢٠]

اما الرسالة السابعة والاخيرة من ابن سعود الى عبدالاله فقد كانت النتيجة النهائية لما تعب الطرفان من القوصل الى نوع من الاتفاق حول حل الموضوع، وعندما فشلت كل الجهود في ان يصل ابن سعود الى حل مرض للمشكلة ، عادوا بعدها الى القنوات الدبلوماسية مثلما كانت عليه قبل ان يتناول الاثنان الرسائل المارة الذكر.

وقد وضح ابن سعود في رسالته هذه مدى اختلاف وجهات النظر في تفسير الامور.

(ولكننا لاحظنا ان قضية تسليم المجرمين تعتورها مشكلات مادية وعلمية وترافقها اصول واحكام لايمكن تخطيها من حيث شمول احكام المعاهدة او عدم شمولها وكون المجرم سياسيا او غير سياسي).

وبذلك كان يقصد ابن سعود ان هذه القضايا تحتاج الى نوع من التحقيق الذي يمكن ان تقوم به لجان من الحكومتين حتى يمكن الخروج برأي معين واضح.

ورجع ابن سعود ثانية ليؤكد طروحاته السابقة (اننا نرغب في العمل على حل المشكلة بالروح التي تسمو بكلينا عن مستوى النصوص اللفظية القابلة للتفسير والتأويل وفي جو من الوداد الاخوي والاخلاص المتبادل).

وفي نهاية الرسالة يتوصل ابن سعود الى مايريده ايضا الوصي عبد الاله.

(اما الان وقد اشعرنا سمو الاخ بان حل القضية فيما بيننا متعذر بسبب الاوضاع والاشكال القانونية والدستورية في العراق، واعلن عن رغبته في ترك المراجعات في ذلك الامر الى حكومتينا طبقا لاحكام المعاهدات القائمة بين البلادين فانه لايسعنا الا النزول عند رغبة سموه مع الاعراب عن اسفنا لعدم حصول ماكنا نصبوا اليه ونتمناه)[٢١].

وهكذا اغلقت القضية على هذا المستوى وبدأت المكاتبات بين الطرفين عن طريق القنوات الدبلوماسية كما ذكرت سابقا، ولكنها لم تؤدِ الى نتيجة، وانما الزمن هو الذي عفى عليها تدريجيا لتصبح بحكم الوثائق ويبقى الكيلاني في السعودية مدة عشر سنوات، وبعد وفاة الملك عبد العزيز يغادر الكيلاني الى مصر بعد ثورتها سنة ١٩٥٢ بسنتين، اي في ١٩٥٤ ويبقى فيها اربع سنوات ليعود الى وطنه العراق ثانية ١٩٥٨م.

خاتمة:

وهكذا وجدنا الفارق في التفكير والتفسير والمعالجة بين الوصي عبد الاله وبين الملك عبد العزيز في النظر الى الامور وفي معالجة المشكلة التي نتجت عن لجوء الكيلاني الى بلاط الملك عبد العزيز.

وكان الوصي عبدالاله ينظر الى الكيلاني انه مجرم عادٍ اجرم بحق البلد وحوكم غيابيا وصدرت احكام بحقه، فهو يريد ان يطبق الدستور والقوانين السائدة.

وينظر ابن سعود الى مشكلة رشيد من زاوية العرف والتقاليد التي اكدت نفسها في السياسة السعودية التي كانت واضحة من خلال الرسائل المتبادلة بين الاثنين.

ولكن يمكن ان نرجع ونقول ان ابن سعود استطاع الموازنة بين الدبلوماسية والعرف العربي في معالجته لهذا الموضوع، ولم يبق متأثرا من هذا الحل الا العراق وسلطته الحاكمة فقط، في حين ان بقية الدول عربية كانت ام اجنبية كانت تنظر الى الموضوع من زاوية مراعاة الحكم السعودي في نظرته الخاصة للقضية، منطلقة من العرف والتقاليد السائدة في المملكة العربية السعودية.

هوامش ومصادر البحث:

١ـ الاتفاقات التي عقدت بين الجانبين:
أ ـ اتفاقية المحمرة ١٣٤٠هـ/١٩٢٢م.
وكذلك البروتوكولان المرفقان مع هذه الاتفاقية.
ب ـ اتفاقية ١٣٤٤هـ/١٩٢٥م.
جـ ـ مفاوضات جدة ١٩٢٨م.
د ـ اتفاقية البارجة لوبين بين الملك فيصل والملك عبد العزيز ١٩٣٠.
هـ ـ اتفاقية مكة ١٩٣١ بعد زيارة نوري السعيد رئيس الوزراء.
وقد تم التوقيع على الاتفاقات: معاهدة حسن الجوار، بروتوكول تحكيم اتفاقية تبادل تسليم المجرمين.
وـ معاهدة الاخوة ١٩٣٦ وتوقيع حلف بين الطرفين.
زـ محضر بين العراق الرياض ـ نيسان ١٩٤٠.

٢ـ محكمة الشعب: الجزء الخامس/ ص٢٠١ بغداد ١٩٥٩.
محاكمات المحكمة العسكرية العليا/ المحاضر الرسمية للجلسات التي عقدتها المحكمة وما تسمى (بمحكمةالمهداوي).
ـ وقد ذكر ذلك ايضا عبد الله فيلبي في كتابه ص ١٩٤:
Forty Years in Wilderness ان ضابط الاستخبارات الامريكية والفرنسية والانكليزية ساعدوه في الهرب. وقد سأل عبدالرزاق الحسني رشيد عالي الكيلاني حول الموضوع، وقد رد عليه هذا الاخير برسالة يصف له كيف انتقل من منطقة الى اخرى حتى وصل السعودية وانكر كل ما قيل عنه في هذا الموضوع.
راجع: عبد الرزاق الحسني، الاسرار الخفية في حركة ١٩٤١ التحررية ص٣٠٣ وقد دون الحسني نص الرسالة في صفحة ٣٠٣ والمؤرخة في ١٩٦٤/٦/١٥.

* ـ يقول الدكتور مجيد خدوري: ان الباسبورت الذي كان يحمله رشيد باسم عبد القادر الميداني.
راجع: Independent Iraq .
ـ اما الاستاذ امين سعيد فيروي عن لسان رشيد عالي الكيلاني الذي التقاه في دمشق بعد ثورة العراق ١٩٥٨. وقد ذكر له في صفحة ٤٦٨ (ان فتاة فرنسية اضافت اسما مستعارا سمتني به) ولم يذكر اكثر من ذلك.

ولكنه يضيف بعد ذلك في ص ٤٦٩: انه وهو في سوريا حصل على بطاقة جنسية سورية تشهد بانه مواطن سوري من دير الزور وان اسمه احمد عبد القادر.
راجع/ امين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، مطبوعات دائرة الملك عبد العزيز رقم ٩طبعة منقحة.

٣ـ محكمة الشعب، المصدر السابق الجزء الخامس ص١٩٨.
ـ ويقول د. مجيد خدوري في كتابه العراق المستقل Indep. Iraq ص٢٤٢: ان سفرة الكيلاني الى السعودية استغرقت ١٧ يوما في الصحراء.
ـ كذلك راجع امين سعيد، تاريخ الدولة السعودية ص٤٦٧ ـ ٤٦٩.

٤ـ احمد فوزي، ١٢ رئيس وزراء، بغداد ١٩٨٤ ص١٣٤.
ـ كذلك انظر امين سعيد، تاريخ الدولة السعودية ص٤٧٠ ـ ٤٧٧.

٥ـ المصدر السابق، احمد فوزي ص١٣٥.
قال الملك عبد العزيز لبريطانيا:
«اعلنوا الحرب اذا شئتم ـ ويوم ان يفنى جيشي سآخذ رشيد معي وادخل الى جوف الصحراء ولن اسلمه مادام فيّ عرق ينبض ونفس يتردد».
ـ كذلك انظر امين سعيد، المصدر السابق ص: ٤٧١
في روايته للمقابلة التي دارت بين بولارد والملك عبد العزيز.

٦ـ محكمة الشعب، الجزء الخامس ص١٩٩.

٧ـ احمد فوزي، المصدر السابق ص١٣٥.
قال ابن سعود اثناء دخول رشيد عليه:
«يارشيد انا اعلن تماما ماسينجم عن هذا من توتر في العلاقات بيننا وبين العراق، قد يؤدي الى حرب ولكن ما كان لي بحال من الاحوال قد قابلتني والتجأت اليّ الا ان اؤمنك وان اذود عنك».

٨ـ راجع هامش رقم ٢٦١.

٩ـ آفاق عربية، العدد ٩آيار ١٩٧٦.
ملف الحرب العراقية البريطانية ١٩٤١ ص٩٤ ـ ١٦٠.

١٠ـ راجع نص الرسالة في آفاق عربية، العدد ٩ص ١١٧.

١١ـ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية الجزء الثالث ص١١٩ معاهدة تسليم المجرمين لسنة ١٩٣١.
مادة ٣: لايسمح بتسليم المجرمين السياسيين، اما الجرائم التي يجب تسليم المجرمين فيها (ولا تعتبر من الجرائم السياسية) فهي قطع الطريق او السرقة او السلب او النهب او القتل.

١٢ـ نفذ حكم الاعدام في: ١٩٤٢/٥/٥ بـ يونس السبعاوي، محمود سلمان ، فهمي سعيد.
١٩٤٤/٨/٢٠بـ كامل شبيب.
١٩٤٥/١٠/١٦بـ صلاح الدين الصباغ.
كما ان حكم الاعدام قد صدر غيابيا في رشيد عالي الكيلاني بتاريخ ١٩٤٢/١/٦.

١٣ـ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية جـ٦ ص٧٢.
«وقد صرح الملك عبد العزيز بانه يفضل تسليم اثنين من اولاده الى العراق ليجري اعدامهما علنا بدلا من ان يسلم السيد الكيلاني، لان التقاليد العربية تأبى عليه القيام بمثل هذا العمل».

١٤ـ راجع نص الرسالة في: آفاق عربية، العدد ٦، ١٩٧٦ ص١١٧.

١٥ـ جاء في التقرير البريطاني Personalities عن الشخصيات العراقية لسنة١٩٣٦

تحت رقم ٦٩:رشيد بن سيد عبد الوهاب، المعروف رشيد عالي الكيلاني، من بغداد تربطه صلة قرابة (ليست وثيقة بالنقيب في عهد الاتراك ـ كان رئيس كتاب (باشكاتب) في دائرة الاوقاف، عضو قوي في جمعية الاتحاد والترقي ـ غير محبوب من قبل عائلة النقيب، هرب الى الموصل مع الاتراك على اثر احتلال بغداد، وبعد سقوط الموصل عين مديرا للاوقاف تحت الادارة البريطانية. مارس المحامات وفي مارس ١٩٢١ عين حاكما في محكمة التمييز. اصبح استاذا في كلية الحقوق بغداد. عمل حاكما ونال تقدير المستشارين البريطانيين. عين وزيرا للعدلية في وزارة ياسين الهاشمي ١٩٢٤، استقال على اثر توقيع امتياز شركة النفط التركية في مايس ١٩٢٥ التي عارضها بقوة بوحي من ياسين الهاشمي. اصبح وزيرا للداخلية في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية في حزيران ١٩٢٥، ولكنه استقال مباشرة على اثر انتخابه رئيسا للمجلس النيابي من تشرين الثاني ١٩٢٦ الى كانون الاول ١٩٢٨ عندما اصبح وزيرا للداخلية. اعيد انتخابه لمجلس النواب في الانتخابات العامة لسنة ١٩٣٠ ولكنه استقال في اذار ١٩٣١ مع ياسين الهاشمي وناجي السويدي وعلي جودت احتجاجاً على تصرفات حكومة نوري السعيد. اصبح من زعماء حزب الاخاء الوطني البارزين. شجع على الاضراب العام ١٩٣١ بقصد احراج وزارة نوري السعيد، عين رئيسا للديوان الملكي في تموز ١٩٣٢، ثم اصبح رئيساً للوزراء ١٩٣٣. واستقال في تشرين الاول ١٩٣٣، عين عضوا في مجلس الاعيان في صيف ١٩٣٤.
اسهم في تنظيم اضطرابات الفرات الاوسط التي اجبرت علي جودت على

الاستقالة من وزارته في آذار ١٩٣٥ واشتراكه في الوزارة التي الفها ياسين الهاشمي بعد ذلك كوزير للداخلية.

انظر: نجدة فتحي صفوت، الوثائق البريطانية عن العراق ١٩٣٦، ص٧٤.

١٦- راجع نص الرسالة في آفاق عربية ص١١٨.

١٧- حول هذا الموضوع من الممكن الرجوع الى الوثائق البريطانية التالية :

1- F.O. 371 / 27069 E 2234 14May 1941 from Bird to F. O.

2- F. O. 371 / 27072 E 2535 24 May 1941 from Bird to F.O.

١٨- راجع نص الرسالة في آفاق عربية العدد ٩، ١٩٧٦ ص١١٨، ١١٩.

١٩- يمكن مقارنة هذا الرأي بالرأي البريطاني الموجود في هامش رقم (١٥).

٢٠- راجع نص الرسالة في آفاق عربية العدد السابق، ص١١٩، ١٢٠.

٢١- راجع نص الرسالة في آفاق عربية العدد السابق، ص١٢١.